بعد تأجيله للمرة الثالثة

تضارب المواقف الحكومية بشأن تطبيق أو رفض قانون التعرفة الكمركية

□ بغداد / مشرق الأسدي

بضائع من مختلف المناشئ تدخل اسواقنا (ارشيف)

تتضارب وجهات النظر والتفسيرات حول قانون التعرفة الكمركية بين المؤيد والمعارض، بين من يرى تطبيق هذا القانون يخدم مصلحة المواطن والدولة على حد سواء، ومن يعده أمرا مؤثرا في ارتفاع أسعار البضائع وبالتالي تأثيرها السلبي على المواطن بصورة مباشرة في ظل محدودية دخله الشهري.

وبين هذا وذاك، لا نجد موقفاً جدياً للحكومة في المباشرة بتنفيذ أو عدم تنفيذ هذا القانون، لذا تم تأجيله لثلاث مرات "حتى الآن" كان آخرها موافق عليه مجلس النواب في جلسته الاعتيادية رقم (٢٧) والمنعقدة في ٢٦ حزيران الماضي، من مشروع قانون تأجيل تطبيق قانون التعريفة الكمركية لحين تحقق الظروف الملائمة لتطبيقه.

وطالبت اللجنة الاقتصادية في وقت سابق، الحكومة بتوضيح أسباب هذا التأجيل، عادة هذا الموقف لا يصب في مصلحة المنتج المحلي، وبينت اللجنة أن معلومات قد وردت إليها تفيد بأن "تركيا قد طلبت من الحكومة العراقية تأجيل العمل بقانون التعرفة الكمركية"، مشيرة إلى أن هذا الأمر يدلل على وجود "ضغوطات إقليمية" على الحكومة لمنع تطبيق القانون من اجل مصلحة تلك الدول.

وأشارت اللجنة إلى أنها ستقدم أسئلتها إلى الحكومة تطلب فيها توضيح سبب تأجل تطبيق القانون، وعلى الحكومة أن تعطي إجابات مقنعة، كون تطبيق هذا القانون يدعم الاقتصاد الوطني.

وأفاد مصدر مسؤول في الهيئة العامة للكمارك لـ"مدى" رفض الكشف عن اسمه أن الهيئة اعتذرت عن تطبيق قانون التعرفة الكمركية بسبب عدم أهلية المنافذ الحدودية، وأن هذا يحتاج إلى مكتبة وكادر متخصص لفحص المواد الداخلة، مبينا أن "التعرفة الكمركية في حال تطبيقها ستؤثر إيجابا على المواطن، كونها لا تزيد على الـ٢٠٪ على البضائع الاستهلاكية التي تكون على احتكاك مباشر مع المواطن"،

وأضاف :هنالك بضائع استهلاكية تصل تعرفتها إلى ٥٪، وأخرى معفاة نهائيا من الرسوم الكمركية مثل الخضراوات والفواكه، التي يتم تحديد تعرفتها حسب (الروزنامة) الزراعية التي تصدرها الوزارة".

وعن الارتفاع الملحوظ في الأسعار الذي يشهده السوق المحلي، بين المصدر أن "التجار هم من يستغلون ويحتكرون البضائع، بحجة تطبيق قانون التعرفة الكمركية، الذي لا يؤدي إلى ارتفاع المنتجات إلى هذه الأسعار الكبيرة، خصوصا وأن القانون يوفر حماية للمنتج الوطني"، متابعا أن "ما يجري الآن هو عدم وجود دورة اقتصادية في البلد، وهذا أمر غير ممكن وغير معمول به في أي دولة من دول العالم، وأن عدم تطبيق قانون التعرفة الكمركية تسبب بتكديس البضائع التالفة في الأسواق المحلية، كون أن الرسم الجمركي الحالي يبلغ ٥٪ ويفرض على جميع البضائع على حد سواء، وهذه النسبة تتساوى بين التجار الكبار الذين يستوردون الحديد والسيارات مثلاً، وبين التجار الصغار المستوردين للخضراوات والمواد الاستهلاكية"، مطالبا الحكومة بالسيطرة على السوق ومراقبته، لتفويت الفرصة على التجار المحتكرين والمغالين في ارتفاع الأسعار على هواهم الشخصي بحجة زيادة نسبة الرسم الجمركي، لحكاية المواطن من الغلاء وارتفاع الأسعار".

من جانبه، أعلن وزير التجارة خير الله حسن، أواخر شهر آب الماضي، بأن قانون التعرفة الكمركية لا يمكن تطبيقه قبل اعتماد النظام الألكتروني في المعابر الحدودية للبلاد، مضيفا أن "وزارة المالية أبلغت وزارة التجارة عن حاجتها إلى نحو ستة أشهر لاعتماد النظام الألكتروني في جميع المنافذ الحدودية للبلاد بما فيها الواقعة بالإقليم".

وصرح مقرر اللجنة الاقتصادية النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محما خليل، في وقت سابق، لوسائل الإعلام، برفض الحكومة الاتحادية العمل بقانون التعرفة الجمركية الجديد، مؤكدا رغبتها وجديتها في الاستمرار بالعمل بالقانون القديم المعمول عام "١٩٥٥".

وبين خليل أن "الاقتصاد الوطني اليوم اختلف كثيراً عما كان عليه في السابق أو منذ تطبيق قانون التعريفة الجمركية سنة (١٩٥٥)"، عادا التبادل التجاري مع إيران أو تركيا أو الأردن ازداد كثيرا عن السابق، ويتطلب تطبيق قانون التعريفة الجمركية لحماية المنتج المحلي، مبينا بأنه من غير الممكن لبلد يمتلك اكبر ثاني اقتصاد في المنطقة، لا يوجد فيه قانون للتعرفة الجمركية.

والجدير بالذكر، أن القانون ينص على فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعرفة الرسوم الجمركية بنسبة لا تزيد على (٢٠٪) من قيمتها، وأن العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية تعفى من الرسوم الجمركية، كما راعى القانون في تطبيق أحكامه التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في البلاد.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

التمويل الذاتي

الإدارة الذاتية في النظام اللامركزي عندنا غير مشجعة من خلال مجالس المحافظات . حيث كان الهدف هو التخفيف من مركزية شديدة عريقة في بغداد كانت نتائجها وخيمة بحيث تدفع لحد الآن نحو التغريد خارج السرب العراقي ولكن هناك مركزية عمودية وليست أفقية كما هي في حالة المحافظات،إذ هناك دوائر كثيرة كانت تدير أمورها بالتمويل الذاتي ولأن قسما كبيرا منها عاد إلى حضن المركزية ليس بأسباب قلة التمويل .

مثلاً وكما جاء بصحف اليوم ٢٠١٢\٨\٧ أن هناك تعديلاً لقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تكريساً لتعليمات وقرارات بريمر وشرعنتها . حيث كان هذا الجهاز يمول نفسه ذاتيا من موارده،هذا ما أعلنه عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار .

لماذا هذا الإجراء باتجاه مركزية طالما كانت سبباً لمشاكل كثيرة .

كما أن تمويل هذا الجهاز ذاتياً أمر ليس صعبا في ضوء وإرادته ، التي ذهبت لجيوب الشركات الفاحصة الأجنبية السويسرية أو الفرنسية التي أنهي عقدها الآن، وتم التعاقد مع غيرها .

أولاً) لماذا لا نذهب باتجاه تعريق هذا الجهاز ونطور أجهزته التي كانت تفحص وتصادق مختبريا قبل الشركات الأجنبية . هل كان الاستيراد العشوائي غير المنضبط المفتوح وراء هذا التراجع في عراقية هذا الجهاز ؟

ثانياً) الذي يعزز هذا الاتجاه نحو مركزية هذا الجهاز والاستمرار مع الأجانب في تصنيف استيرادنا العشوائي ، هو غياب الكابح الذي ينظم العملية وهو التعريفة الكمركية . وحتى التعرفة هذه بإمكانها أن تمول جهازها من مواردها وتسهل أمرنا مع منظمة التجارة العالمية .

هذه المراوحة بين المركزية واللامركزية التي تضعنا في المنطقة الرمادية والتي طال كثيراً ضبابها لا تصب في مصلحة الاستقرار الإداري والمالي مما أدى إلى انتفاخ الميزانية التشغيلية المتفاقم .

ولكن يبدو أن مسك خيوط أكثر يعزز المركزية كما يعتقد البعض حيث يكون بيدها (الضر والنفع) ولذلك تتقاطع مع الإدارة الذاتية وتمويلها الذاتي .

وهناك الكثير من الدوائر والشركات والمصانع تعيش على صدقات المركز باسم التمويل المركزي مما أحبط أي إبداع حيث تراوح هذه الدوائر في محطة الانتظار التي ستتجاوز العقد من الزمان تقريباً .

فهناك دوائر تجارية (مثل الأسواق المركزية وغيرها) ودوائر ومصانع الصناعة مازالت تراوح بين المركزي والانطلاق نحو التمويل الذاتي الذي يعرقله شح الكهرباء وغياب التعرفة على المستورد النظير لإنتاجهم والذي هو ليس بالضرورة أفضل كثيراً من الناتج الوطني ولكن الفرق بين الإدارة اللامركزية للمحافظات والإدارة الذاتية وتمويلها هو أن الأخيرة لديها كادر عريق على مستوى القيادة الإدارية والكادر المتقدم في حين لانجد مثل ذلك في مجالس المحافظات التي أفرزتها عوامل السياسة والولاء وليس الأداء،وهذه الفروقات لها استحقاقها .

كما أن التمويل الذاتي وبمهنية عالية سيكون سبباً في الإبداع والتسابق مما يقلل من زخم الفساد نظراً للشفافية والوضوح في المدخلات والمخرجات .

برلمانيون يحذرون من مساعدة بغداد لطهران في حال فرض العقوبات عليها

□ بغداد /المدى

حذر أعضاء في مجلس النواب ومختصون بالمجال الاقتصادي من قيام العراق بخرق العقوبات على إيران من خلال مساعدة طهران في التبادل التجاري وخاصة بمجال العملة النقدية، لان هذا التعاون سيولد أضرارا كبيرة على الاقتصاد العراقي الذي لم يتعاف بشكل كامل.

وفسر النائب المستقل قيس الشذر، رؤية بعض السياسيين العراقيين الاقتصادية بوجود إمكانية للعراق بان يلعب دور الوسيط بالتعاملات الإيرانية، تؤدي إلى هبوط العملة العراقية.

وقال الشذر بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): هناك رأي لدى قسم من السياسيين يخططون ليبتعد العراق من شموله بالعقوبات التي ستفرض على إيران والسماح لبعض التجاوزات على الفقرات التي تقر على طهران، مبينا وجود قسم آخر لديه رؤية اقتصادية بوجود إمكانية للعراق على أن الاقتصاد العراقي ممكن أن يلعب دور وسيط بالتعاملات الإيرانية، لكن في جميع الأحوال تكون أضرارها كبيرة على الاقتصاد العراقي.

وأضاف: أن عمليات التبادل بين الطرفين تؤدي إلى هبوط في قيمة العملة العراقية وسيكون البلد متضررا منها، داعيا العراق إلى عدم كسر العقوبات المفروضة على إيران لأجل الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي حققها،على الرغم من أنه لم يتعاف لغاية الآن من تداعيات الحروب الماضية وأحداث عام (٢٠٠٣) التي دمرت البنى التحتية للاقتصاد.

فيما، أوضح عضو لجنة الاقتصادية و الاستثمار البرلمانية عامر الفايز، أن العراق ملتزم بجميع القرارات الدولية التي تأخذ عن طريق الأمم المتحدة بالإجماع تجاه إيران.أما القرارات التي تصدر من بعض الدول فان العراق غير معني بها.وقال الفايز توجد بعض التبادلات التجارية التي تخدم العراق والعراقيين مع دول الجوار والمنطقة، وان هذه التبادلات ليست مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، كما أن العراق ملتزم بجميع قرارات الأممية، موضحا: أن إيران بلد جار وإذا كانت عليها قرارات دولية فإن العراق ملتزم بها ولا يخالفها سواء كما يتعلق بإيران أو غيرها من الدول.وذكر: هناك عقوبات صدرت على إيران منها دولية واتخذت من قبل الولايات المتحدة الأميركية أو الدول الأوروبية فان العراق غير معني، مشدداً على أن العراق لم ولن يخالف القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة تجاه إيران.

ويفرض المجتمع الدولي عقوبات على إيران بسبب برنامجها الدولي، مما استدعى إيران إلى أن تفتح منافذ اقتصادية وتجارية لمعالجة العقوبات.

السكك تستعد لنقل البضائع المستوردة

□ بغداد /المدى

أعلنت الشركة العامة للسكك الحديد التابعة لوزارة النقل عن استعدادها لنقل البضائع والسلع المستوردة للتجار والمستوردين عبر مشروع القناة الجافة وبأسعار مناسبة.وقال مصدر في الشركة لـ/دنانير/:إن"الشركة العامة للسكك الحديد أبدت استعدادها لنقل البضائع والسلع المستوردة للتجار والمستوردين عبر مشروع القناة الجافة الذي يربط الخليج العربي بموانئ البصرة والبحر المتوسط إلى طرطوس واللاذقية وتركيا عبر القناة نفسها في الميناء وبالعكس".وأضاف المصدر"إن الشركة أعلنت تحديد أسعار مناسبة لنقل البضائع بالإضافة إلى تعهدها بإيصال البضائع سالمة.

خارج الحدود

الدوحة

في قائمة الاقتصادات الأكثر تنافسية

قال المنتدى الاقتصادي العالمي في مسحه السنوي إن قطر تقدمت إلى المركز الحادي عشر في قائمة الاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم التي تصدرتها سويسرا للعام الرابع على التوالي.

ويصنف مسح المنتدى الاقتصادي العالمي -الذي يشتهر بتنظيم مؤتمر سنوي لقادة الأعمال في العالم في منتجع دافوس- ١٤٤ دولة من خلال دراسة ١١٣ مؤشرا مستمدا من مصادر البيانات الرسمية واستطلاع آراء ١٥ ألف مسؤول تنفيذي في البلاد التي يعملون فيها.

وقال التقرير إن قطر تقدمت ثلاث مراتب لتصل إلى المرتبة الحادية عشرة لكن ينبغي عليها أن تحد من تأثرها بتقلبات أسعار السلع الأولية إذا أرادت الوصول إلى المراتب العشر الأولى التي تهيمن عليها دول شمال أوروبا.

وتغلبت سويسرا على سنغافورة لتحتل المرتبة الأولى بفضل نتائجها القوية في مجالات مثل الابتكار وكفاءة سوق العمل وفاعلية المؤسسات العامة.

وواصلت الولايات المتحدة تراجعها المستمر منذ أربعة أعوام. فقد ذكرت الدراسة أنها نزلت من المرتبة الخامسة إلى السابعة بسبب مشكلات سياسية واقتصادية انتقصت من وضعها كقوة عالمية في مجال الابتكار.

وقالت مارجريتا درزينيك كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره جنيف "نرى هذا التطور نتيجة للاختلالات المتزايدة في الاقتصاد الكلي للبلاد لكنه يرجع أيضا إلى الجمود السياسي الذي يؤدي إلى تفاقم هذه الاختلالات.

"يبدو أن هناك عجزا عن اتخاذ القرارات في الجانب السياسي."

وكانت الدولة الأدنى مرتبة في الاتحاد الأوروبي هي اليونان التي حلت في المركز السادس والتسعين. لكنها تذيلت القائمة في المركز الرابع والأربعين بعد المئة من حيث مناخ الاقتصاد الكلي.

سنغافورة

النفط مستقرّ قرب 114 دولاراً في جوّ من الحذر

تراوحت أسعار العقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت في نطاق ضيق قرب ١١٤ دولارا للبرميل أوائل التعامل في آسيا بجو من الحذر قبل اجتماع للبنك المركزي الأوروبي يترقب المستثمرون لمعرفة ما سيسفر عنه من إجراءات تحفيز لإحياء الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى تعرضت أسعار النفط لضغوط من جراء المخاوف بشأن النمو الاقتصادي بعد نشر طائفة من البيانات الاقتصادية الأمريكية الضعيفة.

وبحلول الساعة ٠٤٢٣ بتوقيت جرينتش انخفض سعر عقود النفط الأمريكي الخفيف لتسليم أكتوبر/ تشرين الأول في التعاملات الإلكترونية لبورصة نايمكس ثلاثة سنتات إلى ٩٥,٢٧ دولار للبرميل بعد إغلاقه منخفضا عن ٩٥,٣٠ دولار اليوم السابق.

وانخفض سعر عقود مزيج النفط الخام برنت لتسليم أكتوبر/ تشرين الأول ٢١ سنتا إلى ١١٣,٩٧ دولار للبرميل.

لندن

تراجع أسعار الذهب

تراجعت أسعار الذهب مع تراجع اليورو لكنها لم تبتعد كثيرا عن أعلى مستوياتها في نحو ستة أشهر التي سجلتها في الجلسة السابقة إذ جددت بيانات أمريكية وأوروبية ضعيفة آمال السوق في حزمة تحفيز جديدة.

ورجحت بيانات أن منطقة اليورو انزلقت إلى الركود مجددا في الربع الحالي حيث انكمش القطاع الخاص للشهر السابع وامتدت الآثار الاقتصادية السلبية إلى ألمانيا.

وتراجع مؤشر مديري المشتريات المجمع الذي يقيس أداء قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات إلى ٤٦,٣ في أغسطس/آب من ٤٦,٥ في يوليو/ تموز. وكانت القراءة الأولية للمؤشر في أغسطس ٤٦,٦. وأظهرت بيانات أمريكية أن نشاط قطاع الصناعات التحويلية سجل انكماشا هو الأكثر حدة في أكثر من ثلاث سنوات الشهر الماضي مما عزز الآمال بأن يأخذ مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكي موقفا في القريب العاجل لدعم الاقتصاد الواهن.

وتراجع سعر الذهب في السوق الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ١٦٩٠,٧١ دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة ٠٩٤٧ بتوقيت جرينتش.

وتراجعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي ٠,١٤ بالمئة إلى ١٦٩٣,٦٠ دولار للأوقية.

برلين

اليورو أكثر استقراراً في العام المقبل

أفاد وزير المالية الألماني فولفجانج شيوبله إنه يعتقد أن اليورو سيكون عملة أكثر استقرارا في العام المقبل لكنه أضاف أن متاعبه لن تنتهي.

وقال شيوبله لإذاعة إنفو راديو الألمانية "في العام المقبل سيكون اليورو أكثر استقرارا وسيثير قلقا أقل في الأسواق المالية لكنه لن يكون في مياه هادئة تماما."

وأضاف أنه يتوقع أن تظل منطقة اليورو على وضعها الحالي بعد عام من الآن.